

ومرافق البريد ، والبرق والهاتف ، والموانئ ، والمطارات المستعملة في التجارة الدولية ، على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة .

(د) الانماء الاقتصادي المشترك ، وخصوصاً فيما يتعلق بالري ، واستصلاح الأراضي ، وصيانة التربة .

(هـ) تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول الى المياه ومصادر الطاقة ، على أساس من عدم التمييز .

٣ - ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يتكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين ، ومن ثلاثة أعضاء يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة ، ويعين الأعضاء الأجانب ، أول مرة لفترة ثلاث سنوات ، ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول .

٤ - تكون وظيفة المجلس الاقتصادي المشترك تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادي بطريقة مباشرة أو بالانتداب ويفوض جميع سلطات التنظيم والادارة اللازمة لأداء مهمته .

٥ - تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي المشترك ، وتؤخذ قراراته بالأكثرية .

٦ - يجوز للمجلس في حال تقصير إحدى الدولتين في إجراء العمل اللازم ، أن يقرر بأكثرية ستة من أعضائه ، حبس جزء ملائم من الحصة التي تعود الى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادي . فان تماادت الدولة في عدم التعاون ، يجوز للمجلس أن يقرر بالأكثرية البسيطة اتخاذ ما يراه ملائماً من العقوبات ، بما في ذلك التصرف في الأموال التي يكون احتبسها .